

الموضوع

أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في

البنك المركزي السعودي بالرياض

أسم الطالب

(نور فوزي الحبيب)

الرقم الجامعي

٢٠٢١٢٠٥٢٥١

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الثاني - 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول المحتويات:

	صفحة الغلاف
١	جدول المحتويات
٢	قائمة الأشكال
٣	قائمة الجداول
٤	المقدمة
٦	مشكلة البحث
٧	أهمية البحث
٩	أسئلة البحث
١٠	أهداف البحث
١٠	فرضيات البحث
١١	نموذج البحث
١٢	منهجية البحث
	الدراسة الميدانية
١٤	مخطط المشروع
	الدراسات السابقة والإطار النظري
١٦	المراجع

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١	نموذج البحث	١١
٢	منهجية البحث	١٢

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول

المقدمة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك من خلال دراسة أثر كلاً من حجم مجلس الإدارة؛ استقلالية المجلس؛ وحجم لجنة المراجعة ونشاطها، على هذا النوع من الإفصاح. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي من الدراسة. تم جمع بيانات البنوك السعودية محل الدراسة عن الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) من خلال التقارير السنوية المنشورة على موقع تداول. وأيضاً قامت الباحثتان ببناء مؤشر لقياس عنصر من عناصر المسؤولية 26 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اشتمل على الاجتماعية، كما تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفروض. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لآليات الحوكمة المتمثلة في حجم مجلس الإدارة؛ وحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. بينما لا يوجد أثر لكلاً من استقلالية المجلس ونشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. تحديداً أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين كلاً من حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين أن هناك علاقة ارتباط طردية غير معنوية بين استقلالية المجلس والإفصاح. خلصت الدراسة لعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام الجهات التنظيمية بوضع مؤشر خاص بالإفصاح وممارسات المسؤولية الاجتماعية ليكون بمثابة دليل استرشادي لمنظمات الأعمال؛ وليمثل مرجعية للباحثين المهتمين بمجال المسؤولية الاجتماعية. كما توصي الدراسة بعمل دراسات مستقبلية يتم من خلالها اختبار آليات أخرى للحوكمة مختلفة عن الآليات المستخدمة في الدراسة الحالية وبيان أثرها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من حيث نوعية الإفصاح وجودته.

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي كانت ولا زالت تلقى اهتماماً متزايداً من الباحثين على المستوى المحلي والعالمي للدول خاصة بعد انهيار عدد من الشركات العالمية كبرى، والذي كان ناتجاً عن ضعف آليات الرقابة على الشركات (درويش، ٢٠٠٧). ونتيجة لذلك أُنِت قواعد حوكمة الشركات لأجل تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الشركات، بما يحافظ على المصالح والحق وق المالية للمساهمين، ويعزز المصداقية والشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وبالتالي يتمكن أحبا المصلحة من تعزيز تفهمهم في التقارير المنشورة من قبل الشركات واتخاذ قراراتهم المختلفة ذات الصلة (السامرائي، ٢٠١٣).

إن مشهد العولمة وازدهار الأسواق المالية وفتح الأسواق للمستثمرين الخارجيين قد فرض على المنظمات والحكومات والمجتمعات زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (Tran et al., 2020). فأصبح هنالك مطالبات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بالمزيد من الشفافية والمساءلة عن كيفية تأثير عمليات الشركات على المجتمع، وانعكس هذا الأمر على الفكر المحاسبي وأخرج المحاسبة من إطارها التقليدي إلى إطار أكثر شمولية. حيث بدأت مهنة المحاسبة بالاهتمام بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرهم السنوية على اعتبار أن التقارير السنوية هي أداة الاتصال الرئيسية للشركات لإيصال جميع ما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لأصحاب المصلحة (Alotaibi & Hussainey, 2016).

ومن أهم المؤسسات الاقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً في بناء ودعم الاقتصاد وتوجيهه نحو الاستدامة هي البنوك، حيث تعد البنوك أحد أهم الركائز الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول. وفي المملكة العربية السعودية يعتبر قطاع البنوك من القطاعات الناضجة التي تتمتع بالمتانة والاستقرار. فهو محل جذب للاستثمارات المحلية والدولية وخاصة بعد انضمام السوق المالية السعودية لعدد من المؤشرات الدولية للأسواق الناشئة مثل مؤشر فوتس ي راسل FTSE Russell ومؤشر MSCI (هيئة السوق المالية، 2021)، وهو أيضاً من القطاعات السباقية في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Almansour, 2019). وللبنوك دور اجتماعي كبير ليس متمثلاً فقط في أنشطة الإقراض والتمويل والاستثمار وحماية مصالح المودعين والمستثمرين، بل تعدى ذلك لتشمل مسؤوليتها الاجتماعية أيضاً تجاه موظفيها، والبيئة والمجتمع ككل (Orazalin, 2019). كل ذلك يعكس الثقل الاقتصادي للبنوك وحجم المسؤولية الاجتماعية والدور الذي تقدمه للمجتمع مقابل هذه المكانة الاقتصادية التي يحظى بها هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى في المملكة. وانطلاقاً من الدور المهم للحوكمة وآلياتها في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية المرجوة لقطاعات الأعمال في المملكة بشكل عام والبنوك بشكل خاص، تسعى الباحثتان في هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

مشكلة البحث:

في هذا العصر أصبح على منظمات الأعمال أن توفق بين القضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية لمواجهة الضغوط الاجتماعية والقانونية والتنظيمية، فلم يعد هدف تعظيم الربح الهدف الوحيد للمنظمات بل تعدى ذلك إلى الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث لم تعد الشركات تعمل بمعزل عن المجتمع وقضايا البيئة والمجتمعية. ومع زيادة الوعي المجتمعي تجاه أنشطة الشركات المختلفة أصبح هناك مطالبات متزايدة من قبل أصحاب المصلحة بضرورة أن تقوم الشركات بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية. ويعكس هذا النمو في الطلب على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الدور المهم لهذه المعلومات في صنع قرارات أصحاب المصلحة من قرارات الاستثمار، وفرض العقوبات، وإصدار اللوائح أو الإرشادات ذات الصلة. وهذه القرارات بدورها يمكن أن تفيد أو تضر بأداء منظمات الأعمال من خلال تأثيرها على الكفاءة والشرعية والسمعة، وقد لا يقتصر تأثير مثل هذه القرارات على أصحاب المصلحة من الشركات فقط، ولكنه قد يؤثر أيضاً على كل الأطراف الأخرى مثل القطاع واقتصاد الدولة والمجتمع والبيئة (Alharbi, 2021).

وبما أن المسؤولية والشفافية أحد الركائز الأساسية للحوكمة فإن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من اهتمام الحوكمة، حيث يتوقع من الحوكمة أن تحقق فوائد للإدارة والموظفين، ولأصحاب المصلحة والمستهلكين والموردين والحكومة والمجتمعات ذات الصلة، وعليه فإن كفاءة نظام الحوكمة قد يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Novitasari & Bernawti, 2020).

ويخضع قطاع البنوك لتدقيق اجتماعي أكثر صرامة من باقي القطاعات، على الرغم من تعرضه بدرجة أقل للمخاطر البيئية وهذا راجع لكونه محور وأساس أي نظام اقتصادي (بلقط وحمانة، 2020). فقد أوضحت الدراسة المعدة من KPMG (2021) إلى أن 78٪ من الرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية قد أشاروا إلى أن هناك طلبات متزايدة من أصحاب المصلحة، بزيادة الإفصاح عن قضايا البيئة والمجتمع، وهذا أمر متوقع نتيجة للانفتاح السوق السعودي على الأسواق المالية العالمية. كل ذلك أدى إلى تنشيط تركيز البنوك السعودية على دورها الاجتماعي والإفصاح عنه.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية وبيان ذلك كالتالي:

• الأهمية العلمية :

والتي تتعلق بالأد المحاسبي، ففي حدود علم الباحثان هناك ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي، حيث أكدت الدراسات السابقة على أهمية عمل هذه الدراسة في القطاع المالي وعلى وجود هذه الفجوة البحثية، مثل دراسة (Maeeni & Nobanee, 2022) ودراسة (Dwekat et al., 2020). وبالتالي تأمل هذه الدراسة في المساهمة في إثراء الأدبيات المحاسبية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؛ وأن تتيح نتائج هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع.

• الأهمية العملية:

تعتبر كل من آليات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية من أبرز المواضيع التي كان ولا يزال التركيز على أهميتها مستمراً سواء من الدولة أو من قطاعاتها المختلفة المهنية منها أو الأكاديمية. لذلك تأمل الباحثان أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة البنوك السعودية على تكوين تصور واضح عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع والعوامل المؤثرة عليه؛ إذ اثبتت الدراسات أن منظمات الأعمال تستخدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية لإضفاء الشرعية على أنشطتها وكأداة للتفاعل مع المجتمع وبالتالي تحديد التصور الخارجي حول المنظمة (Abdel Razek, 2014)، مما يساعد في اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين.

ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة تلعب دور مهم في بناء بيئة أعمال ناجحة وخلق بيئة استثمارية مستقرة وميسرة، وذلك لكونها تسعى للمحافظة على الشفافية مما يؤدي إلى حماية المستثمر والمستهلك والمجتمع. ولحوكمة المصرفية على وجه الخصوص أهمية كبيرة جداً وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الذي تكتنف أنشطته مخاطر كبيرة، ويتطلب أداء أنشطته تحقيق درجة عالية من الكفاءة والدقة فأنت الحوكمة لرفع كفاءة البنوك وتخفيض درجة المخاطر التي تتعرض لها (محمد وعثمان، 2016).

كما وقد أخترت الباحثتان قطاع البنوك السعودية لتطبيق الدراسة وذلك لاعتبار هذا القطاع أكثر القطاعات في المملكة العربية السعودية ربحية ونمواً ومن أهم القطاعات (البنك المركزي السعودي، 2021). كما أن البنوك تمتلك طريقة فريدة للتأثير على ممارسات المسؤولية الاجتماعية، فهي تستطيع الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفي الوقت ذاته يمكنها التأثير على الشركات الأخرى من خلال تمويل مشاريع الأخيرة والتي يكون لمشاريعها صلة بالقضايا الاجتماعية والبيئية (Trpeska et al., 2021).

أسئلة البحث:

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي: ما أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟ وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟
٢. ما أثر استقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟
٣. ما أثر حجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟
٤. ما أثر نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس ي لهذه الدراسة في معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. معرفة أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

٢. معرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

٣. معرفة أثر حجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

٤. معرفة أثر نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية للدراسة هي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟ وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

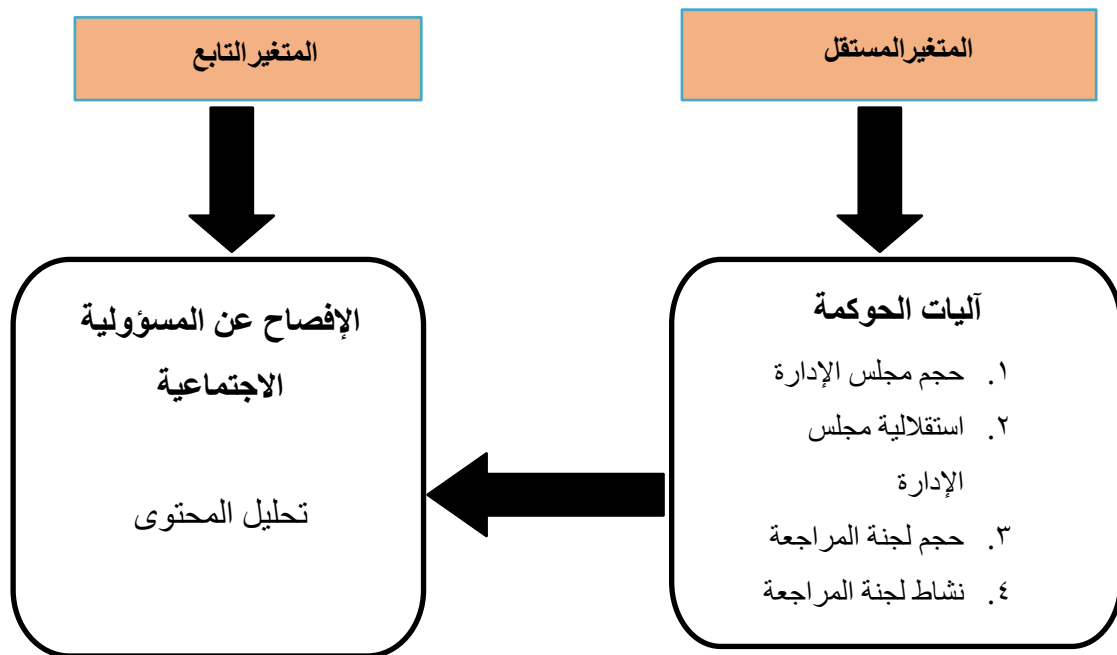
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

نموذج البحث:

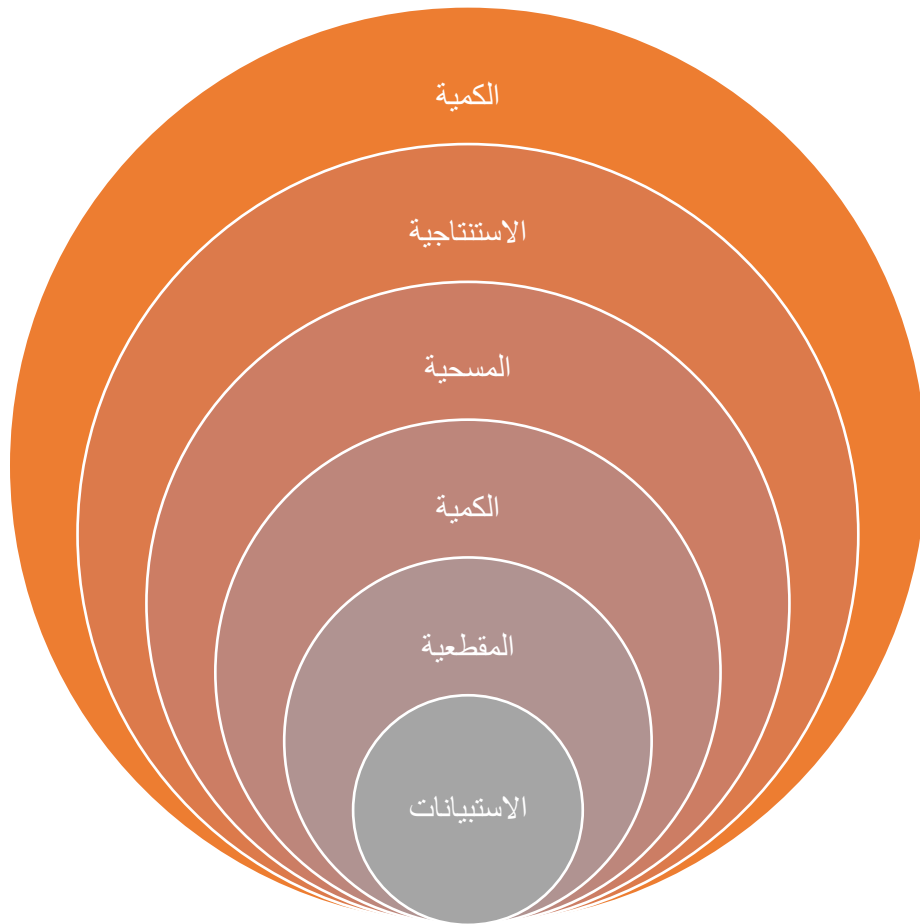
يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات التالية:



الشكل (١) النموذج المقترح للعلاقة بين متغيرات البحث

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري للدراسة. أما فيما يتعلق بالجانب العملي من الدراسة فقد اعتمدت الدراسة فيه على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها ويمكن عن طريقه الوصول إلى حقائق ومعلومات تسهم في وصف النتائج وتحليلها.



الشكل (٢)

الدراسة الميدانية:

مخطط المشروع:



الدراسات السابقة والإطار النظري:

المقدمة:

البحث العلمي أو البحث أو التجربة التنموية هو أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها.

المتغير الأول: (الحوكمة)

مفهوم الحوكمة:

تعددت تعاريف الحوكمة نتيجة لاهتمام عدد من المنظمات العالمية بها وعدد من الكتا والباحثين، ومن هذه التعاريف ما يلي:

عرفت هيئة السوق المالية السعودية الحوكمة بأنها "قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأحدا المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأحدا المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال" (لائحة الحوكمة، 1438هـ، ص8).

كما سعى عدد من الباحثين لوضع تعريف للحوكمة فقد عرف (Morck, 2007, p.1) الحوكمة على "أنها الطريقة التي يتم بها تنظيم العلاقات بين المساهمين والمديرين في الشركات. وعلى وجه الخصوص فإن مفهوم حوكمة البنوك لا يخرج في معناه عن مفهوم حوكمة الشركات، حيث عرف بعض الباحثين حوكمة البنوك على أنها "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين" (شمالي، 2017، ص9) وبناء على التعاريف السابقة ترى الباحثتان أن حوكمة البنوك هي جزء من حوكمة الشركات والتي هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين أحدا المصلحة المختلفين سواء كانوا إدارات الشركات، أو الملاك، أو الموظفين، أو المجتمع، وبما يضمن الشفافية والمصادقية والعدالة.

مبادئ وآليات الحوكمة في البنوك:

صدر عن البنك المركزي السعودي المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي، وتعد هذه المبادئ مكملة للوائح والقواعد

والتعاميم الصادرة من البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية بشأن تعليمات الحوكمة ومبادئها الرئيسية. تتمثل هذه المبادئ فيما يلي (البنك المركزي السعودي، 2021):

المبدأ الأول: مؤهلات أعضاء المجلس: ينص المبدأ على أنه ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لقيام بالأعمال الموكلة إليهم، وأن يكون لديهم فهم واضح لدور المطلوب منهم ولديهم القدرة على ممارسة الحكم السليم بموضوعية في جميع شؤون البنك، وأن يتمتع الأعضاء بالكفاءة؛ والاستقلالية؛ والمعرفة المالية؛ والقيادة والقدرة على التوجيه. كما يجب أن يلتزم الأعضاء بالصدق؛ والولاء وتجنب الأعمال التي تتضرر فيها المصالح؛ والعمل لمصلحة البنك ومودعيه ومساهميهم؛ وأداء واجباته ومسؤولياته بفاعلية، مع ضرورة إتاحة السيرة الذاتية لأعضاء للعامّة.

المبدأ الثاني: التشكيل والتعيين وشؤون المجلس: يتعلق هذا المبدأ بتكوين مجلس الإدارة، حيث أكد المبدأ على ألا يقل عدداً أعضاء مجلس الإدارة في البنوك عن تسعة ولا يزيد عن أحد عشر عضواً منهم عضوين تنفيذيين فقط؛ ويكون عدد الأعضاء المستقلين اثنين أو ثلث الأعضاء أيهما أكثر، كما يفضل أن يكون رئيس المجلس عضواً مستقلاً مع إجراء تقييم سنوي لاستقلالية العضو، وألا تزيد مدة المجلس عن ثلاث سنوات مع إجازة إعادة انتخاب الأعضاء، ويفضل ألا تتجاوز خدمة العضو أكثر من اثنتي عشرة سنة متواصلة، أو متفرقة .

ويكون ترشيح الأعضاء واختيارهم بناء على الخبرات والمؤهلات مع مراعاة المبدأ السابق، ولا يجوز أن يشغل عضو المجلس عضوية مجلس إدارة مؤسسة مالية مماثلة تعمل داخل المملكة، وألا يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة، كما يجب على كل عضو إبلاغ المجلس فوراً عن أي مصلحة له -مباشرة أو غير مباشرة- في الأعمال والعقود التي تتم لحساب المؤسسة المالية، والالتزام بعدم المشاركة في التصويت على القرار المتخذ في هذا الخصوص .

كما يجب على العضو معرفة رسالة المؤسسة المالية وأهدافها الإستراتيجية، والعلم بالأنظمة واللوائح المتعلقة بالمؤسسة، والقيام بمهامه وفق إجراءات واضحة، وعليه حضور الاجتماعات بشكل منتظم مع الحفاظ على سرية المؤسسة.

على المجلس أن يعقد اجتماع في كل ربع سنة على الأقل، ويكون الاجتماع ححيحاً بحضور نصف عدد الأعضاء، مع ضرورة إعداد محاضر الاجتماعات وحفظها، وتحديد الجدول

الزمني الخاص باستلام التقارير من اللجان، ويكون ذلك من اختصاص أمين سر المجلس الذي يتم تعيينه من قبل المجلس بناء على شهادته وخبرته التي لا تقل عن ثلاث سنوات .
يجب إشعار البنك المركزي كتابيا عند قبول استقالة أي موظف من شاغلي المناصب القيادية، وإذا استقال العضو ولديه ملحوظات على أداء المؤسسة المالية فعليه تقديم بيان مكتو إلى رئيس المجلس، مع تزويد البنك المركزي بنسخة منه.

المبدأ الثالث: مسؤوليات المجلس: يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية مجلس فعال يتمثل دوره في توجيه أعمال المؤسسة المالية إلى ما من شأنه صون مصالحها وتنمية قيمتها، وتقع على عاتقه المسؤولية عن أعمالها من تشكيل الإدارة التنفيذية وضع خطط وأهداف المؤسسة والإشراف عليها وتوضيح الاختصاصات وتوزيع المهام، ومراعاة مستوى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والحفاظ على سلامتها. ولا يعفى المجلس من مسؤولياته حتى وإن فوض لجاناً أو جهات أو أفراداً في ممارسة بعض اختصاصاته، وفي جميع الأحوال لا يجوز للمجلس إصدار تفويض عام أو غير محدد المدة.

المبدأ الرابع: مسؤوليات الإدارة التنفيذية: تتابع وتدير الإدارة التنفيذية العمل اليومي للمؤسسة المالية، وتتأكد من أن الأنشطة متوافقة مع استراتيجية العمل ومستوى المخاطر والسياسات المعتمدة من المجلس، مع اقتراح الخطط والإستراتيجيات والهيكل التنظيمي والرأسمالي والنفقات وسياسات المكافآت وسياسات السلوك المهني، وتطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية والرقابية، وإبقاء مجلس الإدارة على إطلاع دائم بالأمور الجوهرية، ووضع الإجراءات الملائمة للتواصل الدوري مع كبار عملاء المؤسسة المالية بهدف تقييم مخاطرهم.

المبدأ الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس: يدعم تشكيل اللجان في المجلس ضمان فاعلية اتخاذ القرار وتحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الفنية التخصصية، ومساعدة المجلس في تأدية مهامه ومسؤولياته، والمساهمة في فعالية الأداء ومراجعة ومراقبة أعمال المؤسسة المالية بصفة منتظمة، ويمكن تعيين أعضاء اللجان من داخل المجلس أو خارجه، ولا يعفى الاستعانة بهذه اللجان المجلس من مسؤولياته، مع مراعاة الآتي في شأنها:

- يفضل أ لا يكون العضو عضواً في أكثر من لجنتين.
 - على العضو حضور اجتماعات اللجنة بانتظام.
 - وأن يكون لكل لجنة امين سر خاص بها.
- وتحدد طبيعة العمليات وحجم المؤسسة المالية، إضافة إلى الخبرة النسبية ومؤهلات أعضاء المجلس، عدد اللجان التي ينبغي للمجلس تشكيلها، ويجب أن يكون من هذه اللجان، اللجان الآتية:

- اللجنة التنفيذية: وتتألف من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ولا تقل عدد اجتماعاتها عن ست اجتماعات خلال السنة، وعلى رئيس اللجنة تقديم تقرير للمجلس حول أي قضية مهمة، ويحدد المجلس صلاحيات ومسؤوليات اللجنة.

المبدأ السادس: حقوق المساهمين: على المجلس التأكد من أن سياسات الحوكمة المتبعة لدى المؤسسة المالية تحمي حقوق المساهمين وتسهل ممارسة حقوقهم، وتساهم في توفير قنوات اتصال فعالة ووسائل متنوعة للتواصل مع جميع المساهمين، والتأكد من معاملتهم بالعدل بما في ذلك مساهمو الأقلية، وكذلك حثهم باستمرار على المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة وتقديم المقترحات المتعلقة بالأداء وتطوير العمليات، والمشاركة في اختيار أعضاء المجلس باتباع أسلوب التصويت التراكمي إذ يحق للمساهمين ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس والاستفسار عن كل ما يتعلق بهم، كما يجب أن ترفع محاضر اجتماعات الجمعية العامة إلى البنك المركزي.

المبدأ السابع: الإفصاح والشفافية: يضع المجلس سياسات مكتوبة للإفصاح بما يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة في الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة ومراجعتها دورياً، ويعد المجلس تقريراً سنوياً يعكس فيه عمليات السنة المالية المنهية، ويوضح كل ما يتعلق بمجلس الإدارة ولجانه، وأسماء الشركات التابعة، والعقوبات والغرامات، ونتائج المراجعة السنوية وفاعلية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية .

المتغير الثاني: (المسؤولية الاجتماعية)

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية ظاهرة تخضع لوجهات نظر متعددة، ويمكن استعراض أهم التعاريف التي تبين مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها مساهمة الشركات في التنمية المستدامة، إذ يجب ألا يضمن سلوك الشركات فقط عوائد المساهمين، وأجور الموظفين، والمنتجات والخدمات للعملاء، بل يجب أيضاً أن يستجيب للمخاوف والمتطلبات المجتمعية والبيئية (OCED, 2001).

كما تناول العديد من الباحثين مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال (Dwekat et al., 2021, p.2) عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "تخصيص تقديري لموارد الشركة من أجل تحسين الرفاهية التي تعمل كوسيلة لتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين."

أما من وجهة نظر الباحثان وفي ضوء ما طرح أنفاً فإن المسؤولية الاجتماعية هي التزام منظمات الأعمال تجاه أصحاب المصلحة الداخليين كالموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين كالعلاء والمساهمين والمنافسين والموردين والجهات التنظيمية والمجتمع، بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي والدولي .

مجالات المسؤولية الاجتماعية:

تشمل مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات أربع مجالات وهي: مجال الموظفين، ومجال البيئة، ومجال جودة المنتج، ومجال المجتمع. وهذه المجالات الأربعة اتفقت عليها معظم الهيئات والمنظمات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة مثل جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (NAA)، بالإضافة للكتب والأبحاث العلمية في المجال (عبد الحليم والنصيرات، 2019).

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد شقي المحاسبة الاجتماعية، بل يرى عدد من الباحثين أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو جوهر محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث عرف بعض الباحثين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأنه "قيام الشركات بتقديم بيانات دورية إلى المجتمع، تبين من خلالها نتائج أدائها الاجتماعي ومدى كفاءتها وفعاليتها في استغلال موارد المجتمع" (طرش ي ويخلف، 2017، ص108).

وقد عرف (Alharbi, 2021, p.14) الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "بأنه نهج يمكن من خلاله نقل التأثيرات الاجتماعية والبيئية للشركات، والناجمة عن أنشطتها الاقتصادية إلى جميع أصحاب المصلحة".

أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو وسيلة تستطيع من خلالها منظمات الأعمال إظهار التزامها تجاه البيئة، الموظفين والمجتمع الذي تمارس أنشطتها فيه.

أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسيين في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هما:

١. فصل تقارير المسؤولية الاجتماعية عن التقارير المالية

وفقاً لهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن التقارير المالية للشركة، ووفقاً لهذا الأسلوب توجد ثلاث اتجاهات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهي: التقارير الوصفية، وتقارير تعرض التكاليف الاجتماعية، وتقارير تعرض التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية معاً (العذاري والعامري، 2017).

٢. دمج تقارير المسؤولية الاجتماعية مع التقارير المالية

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه امتداد لمجال المحاسبة المالية بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في نفس التقارير المحاسبية للشركة، إذ يعتمد هذا الاتجاه على دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل، والميزانية العمومية)، وطبقاً لهذه الطريقة يتم التقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التكاليف والمنفعة جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في مجموعة واحدة معبراً عنها بوحدة النقد، وهو ما يحقق مبدأ تكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للشركة (عابد وزملط، 2018).

العلاقة بين المتغير الأول و المتغير الثاني:

تناول العديد من الباحثين تأثير آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأن هدف الحوكمة هو إضفاء طابع الشفافية والمصداقية على الشركات بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وعليه فإن آليات الحوكمة تلعب دورًا حيويًا في ضمان الشرعية التنظيمية للشركات من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Khan et al., 2013).

فمجلس الإدارة هو آلية للشرعية والسمعة، حيث يتمثل دوره في ضمان إدارة الشركة بكفاءة والإشراف على الإدارة العليا، والأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات (Michelon & Parbonetti, 2012)، وبناءً على ذلك فإن على مجلس الإدارة أن يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة فيما يخص الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Tran et al., 2020).

ومما يعزز دور مجلس الإدارة وجود مديرين مستقلين حيث أن وجودهم يعمل على تحسين أخلاقيات الشركة، ويشجع أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجعلها جزء لا يتجزأ من التقارير المالية (Kaymak & Bektas, 2017) ومن آليات الحوكمة الفعالة لجنة المراجعة والتي تعتبر أداة رقابة على إدارة الشركة أثناء إعداد التقارير المالية، كما أنها تلعب دور في مراقبة الأنظمة الداخلية للشركة من خلال الإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والتنسيق مع المراجعين الخارجيين عند قيامهم بمراجعة التقارير المالية وابداء رأيهم بكل شفافية وبشكل مهني، وبالتالي فإن لجنة المراجعة تعزز من جودة التقارير المالية بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المدھون وآخرون، 2021).

الخاتمة:

تلخيص نتائج الدراسات السابقة

أهم ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يتمثل في كونها تحاول الاستجابة لنداء الدراسات السابقة التي أشارت إلى ضرورة دراسة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح (Maeeni & Nobanee, 2022) عن المسؤولية الاجتماعية في بلدان مختلفة مثل السعودية) كما وتتميز الدراسة الحالية بمجال التطبيق حيث تطبق (Dwekat et al., 2020; 2022) على قطاع البنوك السعودية، فبالرغم من وجود دراسات طبقت في المملكة العربية السعودية (واللتان Alotaibi & Hussainey, 2016) (دراسة) (Alharbi, 2021) مثل دراسة) طبقتا على الشركات غير المالية المدرجة في السوق السعودية، ودراسة) (الزامل، 2015 التي طبقت على قطاع المواد الأساسية، إلا أنه وفي حدود علم الباحثين هناك ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي السعودي خاصة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: حجم مجلس الإدارة؛ واستقلالية المجلس؛ حجم لجنة المراجعة؛ ونشاط اللجنة. كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالفترة الزمنية (2018-2021) إذ شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث الجوهرية في المملكة العربية السعودية، ففي 2017/12/31م صدرت لائحة الحوكمة المنقحة والتي اشتملت على المادتين الاسترشاديتين 87 و 88 والمرتبطين مباشرة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والأمور المتوقعة من الشركات القيام بها تجاه المسؤولية الاجتماعية (Alharbi, 2021). وسنة 2021 هي آخر سنة استطاعت الباحثتان خلالهما الحصول على التقارير السنوية المنشورة للبنوك محل الدراسة وهي سنة أيضاً شهدت أحداثاً هامة في الاقتصاد السعودي متمثلة في انضمام السوق المالية السعودية لمؤشرات الاسواق الناشئة مثل FTSE Russell و MSCI (هيئة السوق المالية، 2021). ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لم نتوصل إلى دراسة تتعلق بأثر آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي السعودي وتغطي هذه الفترة.

المراجع:

- البنك المركزي السعودي، (2021)، المبادئ الرئسية للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي الإصدار الثالث. صادر عن البنك المركزي السعودي في ذو القعدة 1442هـ/يونيو 2021م
- البنك المركزي السعودي، الجهات المرخصة البنوك. تاريخ الاسترداد مايو 2022، البنك المركزي السعودي
<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/LicenseEntities/Pages/LicensedBanks.aspx>
- السامرائي، عمار (2013). أهمية حوكمة الشركات في تعزيز أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الشعراوي، حسام حسن (2018)، أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة، ع2، (540-465)
- الشمالي، علي (٢٠١٧) الحوكمة في المصارف، رسالة ماجستير، جامعة تشي رين، اللاذقية.
- العذاري، محمد والعامري، سعود، (٢٠١٧) الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، الديوانية، العراق.
- المالكي، سارة، عبد الرحمن، نجلاء (٢٠١٩)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح: دراسة تحليلية في قطاع المواد الأساسية السعودي 2015 - 2017 م، المركز القومي للبحوث غزة، ع6، 40-66.
- المدهون، محمود أحمد، والعش ي، محمد مروان، وماض ي، هشام كامل. (2021). أثر خصائص لجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ع 29(1)، 1-20.

- بلقط، أميرة أحسن، وحمأنة، كمال محمد (2020)، أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين -saa, caar, caat- ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، ع13، (48-64).
- درويش، عدنان (2007) حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان
- حليفة مال(،2022) مال” ترصد بعد اندماج “الاهلي- سامبا” انخفاض عدد الموظفين في البنك الجديد 1225 موظف وتراجع بند الرواتب بأكثر من مليار رغم زيادة الفروع، متاحة على <https://maaal.com/archives/202202/%D9%85%D8%A7%D9%84>، وتم الاسترداد في 15 مارس 2022
- طرش ي، محمد، ويخلف، ايمان (2017). الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ع2، (99-117)
- عابد، محمد وزملط، إياد، (2018). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة ميدانية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ع2، 13-47.
- عبد الحليم ،احمد حامد، والنصيرات، عادل حسن (2019). مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع51، 17-63.
- لائحة حوكمة الشركات، والصادرة من هيئة السوق المالية، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28 وتعديلاتها.
- محمد، خاوي وعثمان، عثمان حسن، (2016)، دور حوكمة البنوك في التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.
- منظمة التعاون والتنمية الاجتماعية، (2017). مبادئ مجموعة العشرين بشأن الحوكمة، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاجتماعية، صدرت في باريس، متاحة على - <https://read.oecd-ilibrary.org/governance/g20-oecd-principles-of-corporate>

governance- (مارس 25 تم الاسترداد بتاريخ ، 2022)
arabic-version_9789264265455-ar#page14

- هيئة السوق المالية) ، 2021. انضمام السوق المالية السعودية
لمؤشرات الأسواق الناشئة، متاحة على
، 2021 (وتم الاسترداد 16 ديسمبر)

١. https://cma.org.sa/MediaCenter/PR/Pages/FTSE_Russell.aspx

ثانيا